

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحريك التنمية المحلية وخلق التنوع الاقتصادي.

دراسة حالة ولاية تيزي وزو

The contribution of Small and Medium Enterprises in Motivating Local Development and creating Economic Diversification.

Tizi Ouzou case study

مدان حسين^{*}، رمضان لطفي²

¹ جامعة عنابة، (الجزائر)، hmeddane@yahoo.fr, houcine.meddane@univ-annaba.org

مخير: البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة عنابة (LARIEF)

² جامعة عنابة، (الجزائر)، lotfi.ramdani@univ-annaba.dz, lotfi_ramd@yahoo.fr

مخير: البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة عنابة (LARIEF)

تاريخ النشر: 2021/12/01

تاريخ القبول: 2021/11/23

تاريخ الاستلام: 2021./10/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من جهة و من جهة أخرى معرفة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي. و قصد معالجة مشكلة الدراسة وكذلك تأكيد فرضياتها ومن أجل الوصول إلى أهدافها تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تطلبت عملية البحث وصف كل المتغيرات المتدخلة في الدراسة بالإضافة إلى تحليل المعطيات الإحصائية الكمية المتوفرة وهذا من أجل الوصول إلى نتائج التي تخضع بدورها لتفسير وتوضيح و استنتاج العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة. ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ودور مهم في تحقيق كل من التنمية المحلية من جهة و تحقيق نجاح التنوع الاقتصادي من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، التنوع الاقتصادي.

تصنيف جال: M13، O44، L26

Abstract:

This study aims at learning about the relationship between SMEs and local development on the one hand and who Knowledge of the relationship between the SME sector and economic diversification.

In order to address the problem of the study, as well as to confirm its hypotheses, and in order to achieve its objectives, the approach has been followed Analytical descriptor, where research required a description of all the variables involved in the study as well as an analysis Quantitative statistical data are available in order to arrive at results, which in turn are subject to interpretation and clarification and infer the relationship between study variables.

Among the most important findings of the study is that SME have an important position and role in achieving both local development on the one hand and achieving successful economic diversification.

Keywords: Small and medium enterprises, Local development, Economic diversification.

Jel classification : M13 ,O44 ,L26

I. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد المعاصر حيث تساهم في خلق الناتج الداخلي الخام للدول من خلال مساهمتها في الإنتاج والتشغيل إلى درجة أصبحت معيار لقياس مستوى الأداء الاقتصادي وكذا نسبة النمو الاقتصادي كم تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية كونها تساهم في تفعيل وتيرة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي وتساعد في القضاء على عدة مشاكل اجتماعي .

كما أن الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا من تحقيق نموذج اقتصادي متعدد المجالات أي بناء اقتصاد متعدد المصادر أو ما يسمى بالتنوع الاقتصادي والذي يقوم على الاهتمام بجميع مجالات الاقتصاد وجاء التفكير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي ناجح ونظرا لأهميتها تسعى مختلف الدول لتشجيع عمليات خلق وإنشاء هذا النوع من المؤسسات من خلال إطلاق برامج تمويلية لفائدة رجال الأعمال المبتكرين ووضع عدة مزايا وتحفيزات جبائية لفائدة الشباب المقاول.

ولتحقيق التنمية المحلية واقتصاد متعدد المجالات لبدأ من توفر عدة عوامل مساهمة ومساعدة وهناك من يقترح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين هذه العوامل المساهمة وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية و التنوع الاقتصادي على مستوى ولاية تيزي وزو؟

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

أولاً: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟

ثانياً: ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوزيع الاقتصادي ؟

ثالثاً: هل استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم في تحقيق كل من التنمية المحلية و التنوع الاقتصادي من ناحية التشغيل على مستوى ولاية تيزي وزو؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية تحقيق التنمية المحلية.
- يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق نشاط اقتصادي متنوع.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعالية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية و التنوع الاقتصادي من ناحية توفير فرص التشغيل على مستوى ولاية تيزي وزو .

أهداف الدراسة:

- إبراز الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة على الصعيد المحلي.
- معرفة جوانب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.
- معرفة البعد الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرصة للتنوع الاقتصادي محليا.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا قصد الإحاطة بكل جوانب الدراسة وتحليلها و تناول مشكلتها حيث تتطلب إلى المصادر التالية:

- بحوث و مقالات علمية حديثة.

- إحصائيات وتقارير الهيئات والجهات المعنية.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وإشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاث محاور

- المحور الأول خاص بمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المحور الثاني خاص بمتغير التنمية المحلية و متغير التنوع الاقتصادي.

المحور الثالث خاص بدراسة حالة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك التنمية المحلية و تنوع النشاط الاقتصادي على مستوى ولاية تيزي وزو .

II. المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضمن هذا المحور عموميات ومدخل لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ورد فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضحة من خلال تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تضمن المحور مميزات وأهميتها.

II - 1 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك تعريف دولي موحد لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث هناك العديد من المعايير التي يتوقف عند ها كل تعريف باختلاف المعايير يعود للاختلاف في التشريعات التي تسنها الدول واختلاف هذه التشريعات يختلف باختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها كل دولة. فهناك تعريف خاصة بالمنظمات الدولية و تعريف خاصة بالدول الكبرى وتعريف خاصة بالدول الناشئة.

وبالتالي سنقوم بعرض تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في تشريعاتها.

• تعريف التشريع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المشرع الجزائري لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء ضمن محتوى المواد 5،6،7 من القانون التوجيهي الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في عدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001 حيث اعتمد على ثلاث معايير في التفرقة بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وهي معيار حجم العمالة و حجم رأس المال وحجم المبيعات المحققة سنويا.

جدول رقم (1) : تعريف وتصنيف المشرع الجزائري لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار التعريف	عدد العمال	حجم رأس المال	رقم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	لا يتجاوز 20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	لا يتجاوز 2مليار دج	أكبر من 100 و أقل من 500مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الموافق لتاريخ: 2001.12.15 .

ومنه فإن المؤسسة المصغرة هي التي توظف من 1 إلى 9 عمال وذات رأسمال لا يتجاوز 20 مليون دج و تحقق مبيعات سنوية تتجاوز 10 مليون دج. المؤسسة الصغيرة فهي تلك الوحدة التي تشغل من 10 إلى 49 عمال وذات رأسمال لا يتجاوز 200 مليون دج و رصيد مبيعات لا يتجاوز 100 مليون دج أما المؤسسات المتوسطة هي تلك الوحدات التي توظف من 50 إلى 250 عامل وذات رأسمال ما بين 200 مليون إلى 2 مليار وتحقق رصدي سنوي يقدر ما بين 100 مليون دج و 500 مليون دج. (السعيد، 2006، صفحة 320)

II - 2 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الخصائص و المميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكمن في سهولة الإنشاء وبساطة إجراءات التأسيس كما تتوفر على قاعدة لاستقطاب وجلب المدخرات وتمتاز بالهونة في التنظيم والتسيير الإداري و سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق كما تختص بنظام المناولة وتسعى إلى تخفيض قيمة رقم الأعمال مقارنة بحجم العمالة (سليمان، 2011، صفحة 05).

II - 3 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تظهر أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى عدة مستويات فيمكن أن تظهر الأهمية حسب المجال وهي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية كما يمكن أن تظهر الأهمية حسب الفئة المستهدفة وهي الأفراد، المستثمرين والمجتمع ومنه نلخص أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الأهمية الاقتصادية : تساهم في الزيادة في القيمة المضافة والدخل الوطني الخام حيث يظهر هذا من خلال رفع وتيرة الانتاج وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي من تحقيق وخلق للثروة وتراكم هذه الثروة ستزيد من قيمة الدخل الوطني كما تساعد في عملية إحلال الواردات وتنويع الصادرات حيث يمكن لنشاط المؤسسات الصغيرة من تعزيز الانتاج الوطني والمحلي وإحلال أي تعويض الواردات بالإنتاج المحلي وبالتالي التخلي على التبعية الأجنبية ، كما يسمح نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رفع نسبة الصادرات والمساهمة في انتعاش الميزان التجاري والحفاظ على مستوى احتياطات الصرف من العملة الصعبة وبالتالي تعافي ميزان المدفوعات في الآجال الطويلة كما تعمل على خلق روح المبادرة والابتكار وتشجيع الاختراعات ، تؤدي أفكار تأسيس وإقامة المشاريع الصغيرة بأفرادها إلى زيادة حجم براءات الاختراع نظرا لخصوصية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالحاجة إلى الصمود أمام المنافسة وتحقيق مكانة في السوق يحتم على المستثمرين ابتكارات جديدة ولكون المؤسسات الصغيرة لها مؤهلات على مستوى وحداتها الإنتاجية وتوفرها على عناصر الانتاج الضرورية للابتكار ومن سي اسات إدارتها تشجيع الابتكار والاختراعات كل هذا يمكنها من خلق مبادرات وإبداعات جديدة (الحناوي و الصحن، 1999، صفحة 63).

هذا إلى جانب المساهمة في الاندماج والتكامل بين القطاعات الاقتصادية ، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسبة الاندماج والتكامل بين القطاعات الاقتصادية أو حتى على مستوى كل قطاع حيث مكنت المؤسسات الصغيرة من تغطية عجز المؤسسات الكبرى على مستوى المناولة فهناك الكثير من الصناعات الكبرى بحاجة لخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة كما مكنت المؤسسات الصغيرة من تلبية متطلبات كل قطاع على حدى فقد نجد أن قطاع الزراعي بحاجة لخدمات ومنتجات لا يمكن القيام بها من طرف المؤسسات والشركات الكبرى وبالتالي نشاط المؤسسات الصغيرة عوضت هذه الشركات الكبرى وبالتالي تحقيق التكامل بين القطاعات، كما تساعد على الرفع من الميزة التنافسية للمنتوجات المحلية وتنشيط نشاط الجهاز المصرفي والمؤسسات البنكية.

الأهمية الاجتماعية: تتمثل في تشغيل و توظيف أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع حيث يكتسي مفهوم العمالة والتوظيف من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم بعد اجتماعي لهذا القطاع حيث حتى تصنيف و تقسيم و معرفة أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع لمعيار العمالة ويرى الباحثين أنها أهم حل لمشكلة البطالة نظرا لامتناعها لأعداد كبيرة من العمال حيث هناك مؤسسات صغيرة تمتاز بكثافة العمالة خصوصا في قطاع النسيج والبناء والأشغال العمومية كما تحقق التوازن الجهوي ما بين الأقاليم (ياسر و عماد، 2018، صفحة 8)

وتعمل على التخفيف من المشاكل والآفات الاجتماعية من خلال عملية توظيف وتشغيل أفراد المجتمع من الحد من المشاكل الناجمة عن البطالة كالفقر وأعمال السطو والسرقة و تساهم في تحسين معيشة الأفراد و الابتعاد عن مظاهر الانحراف و تعاطي المخدرات خاصة لدى فئة الشباب والحد من مظاهر التسول والتشرد، وتساعد في برامج القضاء على الطبقية في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، تمكن المؤسسات الصغيرة من التوزيع العادل للدخل على الأفراد من خلال الشفافية في فرص التوظيف والتشغيل و حتى بالنسبة لعمليات الاستثمار، فإرساء معالم العدالة في توزيع الفرص الاستثمارية بين المستثمرين تمكن من تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

III. التنمية المحلية والتنوع الاقتصادي

III - أ. التنمية المحلية:

1- مفهوم التنمية المحلية: يقصد بالتنمية المحلية مختلف البرامج والمخططات والعمليات التي تسعى لتحسين ظروف معيشة الأفراد في مناطق الظل والمناطق النائية بالخصوص وبالتالي يكون مضمون البرامج التنموية الاهتمام بتغيير وتحسين ظروف العيش لدى السكان (شوارد، دور المؤسسات الغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، 2020، صفحة 54).

2- أهداف التنمية المحلية:

تتمثل أبرز أهداف التنمية المحلية في تحسين ظروف معيشة الأفراد بالخصوص التهيئة الحضرية في المدن و القرى والحد من الفقر ومظاهر البؤس و الحرمان بالإضافة إلى توفير ظروف العيش الكريم وتحقيق العدالة في الاستفادة من المرافق العمومية و حسن استغلال الموارد المحلية والعقلانية في توزيعها على الأفراد من أجل تحقيق مبدأ التضامن بين الأجيال و القضاء على مظاهر الآفات الاجتماعية والعمل على التكفل بالأفراد (بوقاب، 2011، صفحة 73).

3- مؤشرات التنمية المحلية المستدامة:

يمكن الإشارة إلى مؤشرات التنمية المحلية وهي المؤشرات الاجتماعية ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات كلية ومؤشرات جزئية وهي مؤشر العدالة الاجتماعية و ينبثق منه كل من مؤشرات الفقر، البطالة، المساواة وتوزيع الدخل، مؤشر الصحة العمومية والذي يتكون من كل من مؤشرات الرعاية الصحية، معدلات الوفيات، وضعية التغذية والإصحاح. مؤشر التعليم الذي يتفرع إلى مؤشر مستوى التعليم و مؤشر محو الأمية، كما نجد مؤشر السكن. مؤشر الأمن الاجتماعي. مؤشر النمو السكاني، أما المؤشرات الاقتصادية والتي بدورها تنفرع إلى مؤشرات جزئية وهي مؤشر البيئة الاقتصادي والذي يتكون من مؤشر الأداء الاقتصادي، مؤشر التجارة و مؤشر الحالة المالية. مؤشر أنماط الإنتاج و الاستهلاك ويتكون من مؤشر استهلاك الموارد، مؤشر استهلاك الطاقة، إنتاج و إدارة النفايات، إنتاج النفايات الخطيرة، مؤشر النقل و المواصلات، أما المؤشرات البيئية والتي تتكون من مؤشرات كلية ومؤشرات جزئية وهي كل من مؤشر الغلاف الجوي ويتكون من مؤشر التغير المناخي، مؤشر طبقة الأوزون و مؤشر نوعية الهواء. مؤشر الأراضي ويتكون من مؤشر الزراعة، مؤشر الغابات، مؤشر التصحر و مؤشر العسرة. مؤشر البحار و يتكون من مؤشر المناطق

الساحلية و مؤشر الصيد البحري. مؤشر المياه العذب ويتكون من مؤشر جزئي وحيد و هو مؤشر المياه العذبة. مؤشر التنوع البيئي ويكون من مؤشر الأنظمة البيئية و مؤشر الأنواع (حاجي، 2019، صفحة 144)

-4- الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي:

يظهر الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات وكذلك من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ_ الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة على الصعيد المحلي:

1 _ التشغيل : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف عدد كبير من السكان على المستوى المحلي (الناروز، 2015، صفحة 14)

2_ توفير السلع والخدمات: تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من السلع والخدمات المنتجة محليا (جمعة، 2006، صفحة 68).

3_ استهلاك المواد الأولية المحلية: تقوم المؤسسات الصغيرة باقتناء المواد الخام من السكان الأمر الذي يزيد من مداخيلهم.

4_ رفع الغبن عن المناطق المنسية وكذلك الفئات الهامشة و إقحام مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية ما يساهم في استقرار الأفراد.

5_ استغلال الطاقات الغير معروفة والمواهب المنعزلة في مناطق نائية (جواد، 2007، صفحة 54)

6- التحلي بالمسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها الانسجام والتناسق الموجود بين الهدف الرئيسي لقيام نشاط المؤسسة من جهة و المطالب الاجتماعية والبيئية للمحيط المؤسسة (المجتمع المدني والحركة الجمعوية). وهذا نظرا للأضرار والمشاكل التي تنجر عن قيام مشاريع تأثر وتضرر بالمجتمع أو بمحيط المشروع الاقتصادي مثال على ذلك المشاكل البيئية (حاجي، 2019، صفحة 147).

و فيما يلي أهم محاور و أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

● **البعد الاقتصادي:** إن الغرض من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الأرباح والرفع من قيمة رقم الأعمال لكن في حدود حماية مصالح المستهلك على مستوى الوحدة الجزئية والمساهمة في رفع الناتج الوطني الخام بالنسبة للوحدة الكلية (الوطن) كما لبدأ أن يراعي النشاط الاقتصادي التنظيم المعمول به واحترام التشريعات (شوارد، دور المؤسسات الغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، 2020، صفحة 73).

● **البعد الاجتماعي:** تتدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاجتماعية للأفراد من خلال المساهمة في المبادرات والحملات التضامنية مثل تقديم المساعدات والوقوف إلى جانب المواطن في الظروف الاستثنائية كالكوارث أما على مستوى المؤسسات في حد ذاتها فالبعد الاجتماعي أو المسؤولية الاجتماعية تتجسد من خلال المتابعة الاجتماعية للعمال بدءا من توفير ظروف عمل مريحة وتطبيق البنود المعمول بها والبداءة في الحماية الاجتماعية كالتأمين والوقاية من حوادث العمل وتحقيق مبدأ السلامة المهنية وإشراك العمال في اتخاذ القرارات من خلال ممثلي النقابات وتكوين العمال ومحاربة كل أشكال التمييز والاستغلال وتقديم مساعدات وإطلاق خدمات اجتماعية للفئة العمالية.

● **البعد البيئي:** المقصود بالبعد البيئي احترام معايير البيئة في النشاطات الاقتصادية التي تطلقها المؤسسات الصغيرة خصوصا مع انتشار ظاهرة التلوث التي أصبحت تشكل العصر الحالي مع ارتفاع انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وبالتالي انتشرت

المنظمات و دعاة الحفاظ على البيئة التي طالبت بفرض عقوبات على المؤسسات التي تتسبب في ارتفاع نسبة التلوث وبالتالي تكمن المسؤولية الاجتماعية البيئية في العمل على الحد من مسببات والأضرار التي تلحق بالبيئة وتحمل جزء من المسؤولية في تدهور النظام البيئي (بولقرور، 2012، صفحة 144)

III -ب- التنوع الاقتصادي:

من أجل حركة اقتصادية شاملة لجميع القطاعات لبدأ من رسم مخطط و سياسة اقتصادية مبنية على الاعتماد و الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و هذا ما يعرف بالتنوع الاقتصادي.

1- مفهومه: للتعريف بالتنوع الاقتصادي لبدأ من التعريف أولاً بمصطلح التنوع ثم ربطه بالنشاط الاقتصادي

التنوع : اصطلاحاً يقصد به عدم الاكتراث بشيء واحد وبالتالي ضرورة الاعتماد على أنماط عديدة .

التنوع الاقتصادي : هناك عدة تعريفات للتنوع الاقتصادي أهمها مايلي :

- يقصد به البحث عن مصادر جديدة للدخل القومي وعدم الاعتماد على مورد وحيد أي عدم ربط اقتصاد البلاد بمورد أو

نشاط وحيد للحصول على الدخل الوطني مثلاً اقتصاديات النفطية أو الاقتصاديات الزراعية (صباغ، 2020، صفحة 14)

- التنوع الاقتصادي هو الاهتمام بجميع المجالات الاقتصادية دون إهمال أي قطاع أو زيادة الاهتمام بقطاع و إهمال قطاعات أخرى ومنه بشكل عام ضرورة إرساء توازن بين مختلف النشاطات الاقتصادية ، قد تخصص الدولة في نشاط معين لكن لا بد من تحفيز القطاعات الأخرى (عمار، 2019، صفحة 9) .

- كما يقصد به بناء نموذج اقتصادي متعدد القطاعات على أساس التكامل و الاندماج فيما بين هياكل هذه القطاعات قصد الزيادة في القيمة المضافة و الحصول على عدة مصادر للدخل القومي (بقلة، 2020، صفحة 67).

هناك نوعين من التنوع الاقتصادي ، الأول وهو التنوع المستقيم أي تنوع داخل قطاع معين من خلال فتح فروع جديدة في نفس القطاع وزيادة وتنوع من نوعية النشاط والنوع الثاني هو التنوع العمودي القائم على فتح فرص للحصول على موارد جديدة في قطاعات جديدة مختلفة.

2 -مظاهر و أشكال التنوع الاقتصادي :

يمكن تلخيص أهم أشكال التنوع الاقتصادي كما يلي :

• **التنوع الاستثماري:** ونقصد به الاستثمار في مختلف المجالات و القطاعات بحيث يتم الاعتماد على كل من الاستثمار المباشر و الاستثمار الغير مباشر كما يجب الاعتماد على كل من الاستثمار الأجنبي و تشجيع الاستثمار المحلي (بللعا، 2018، صفحة 332)

• **التنوع الإنتاجي أو التنوع الصناعي :** هذا الشكل خاص بالقطاع الصناعي و يعارض مبدأ التخصص و التقسيم الدولي للعمل حيث يسعى أصحاب فكرة التنوع الصناعي إلى التعدد و التنوع في أنواع المنتوجات و عدم التخصص و التفرغ لتصنيع منتج وحيد أو معين وبالتالي لا بد من تكثيف أنماط الإنتاج .

• **التنوع التسويقي:** أي البحث عن أسواق متعددة و تكثيف جهود البحث والتعاون من أجل فرص تسويقية جديدة ، حيث من الضروري إيجاد خطوط و قنوات متعددة لتصريف المنتج و عدم الاعتماد على أسواق خاصة و نسبية محددة.

3 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي في بلد ما منها:

أ - مؤشر التنوع : والذي يقيس نسبة انحراف صادرات منتج معين من إجمالي الصادرات ثم مقارنة إجمالي صادرات البلد بالنسبة للصادرات العالمية (شعبانية، 2017، صفحة 12)

ب- مؤشر حجم العمالة أي درجة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية (بوطلاعة، 2018، صفحة 302).

4- فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر:

الجزائر محطة كبيرة للنشاط الاقتصادي حيث تتوفر على عدة فرص لقيام اقتصاد متين قائم على مختلف المجالات والقطاعات ولعل أهم هذه الفرص نجدها في قطاع الطاقات المتجددة، قطاع الصناعة والمناجم، قطاع الصيد البحري، الاستثمار الأجنبي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهم فرص التنوع الاقتصادي وإحلال الواردات وترقية الصادرات حيث نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أفضل نموذج لقيام اقتصاد وطني متين بعيد عن التبعية الأجنبية (بقلة، 2020، صفحة 67).

IV. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك التنمية المحلية و تنوع النشاط الاقتصادي على مستوى ولاية تيزي وزو

يمكن تلخيص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية على مستوى ولاية تيزي وزو بالاعتماد على مؤشرات التنمية المحلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي نقوم باستخدام متغيرات التشغيل، التجارة و حياة الأفراد.

1- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الولاية.

تشير المعطيات أن نسبة العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ حوالي : 313179 عامل موزع عبر 64 بلدية تابعة للولاية حيث يتنوع مجال نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولعل أكثر هذه المؤسسات تتركز في عاصمة الولاية ثم تليها البلديات ذات كثافة سكانية كبيرة ، م لموم أن ولاية تيزي وزو ليس بها مركبات صناعية كبيرة باستثناء ثلاث مصانع أشهرها المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية الذي يوظف حوالي 1700 عامل مباشر، كما نجد مصنع المحركات الكهربائية يشغل حوالي 1000 عامل و مركب الصناعات النسيجية الذي يشغل أيضا حوالي 1100 عامل وبالتالي مجموع اليد العاملة النشطة في هذه المجمعات الصناعية العمومية لا يتعدى 4000 عامل فبالقارنة مع مجموع اليد العاملة التي تشتغل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد نسبة 82% من اليد العاملة تشتغل في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتركة على مستوى تراب الولاية حيث نجد بها منطقة صناعية واحدة على مستوى منطقة واد عيسي في حين تمتلك الولاية 18 منطقة نشاطات أين تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها الصناعي أغلبها تختص في مواد البناء و الصناعات الغذائية و صناعات تحويل الخشب و الورق والبلاستيك.

جدول رقم (2) : توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في الولاية

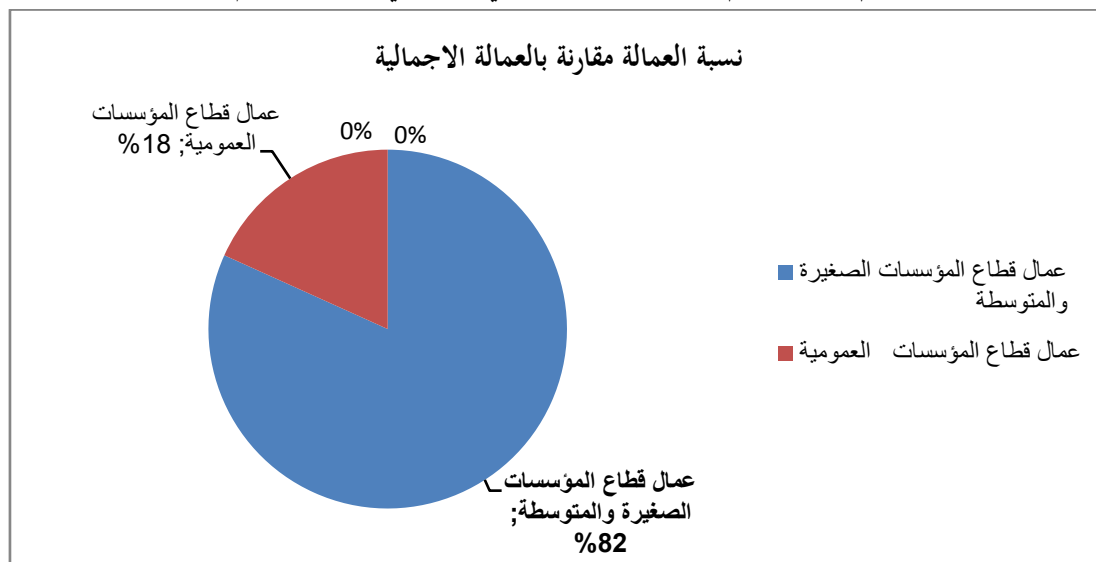
القطاع	فلاحة	صناعة	بناء و أشغال عمومية	تجارة	خدمات	المجموع
اليد العاملة	7072	82396	56528	99185	67998	313179
النسبة	%2.25	%26.31	%18.05	%31.67	%21.71	%100

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية التقرير السنوي لسنة 2018
ص: 34.

من خلال الجدول يتصدر قطاع التجارة حجم العمالة على مستوى الولاية بمقدار 99185 عامل بنسبة 31.67 % يليه قطاع الصناعة بمقدار 82396 عامل نسبة 26.31 % و في المرتبة الثالثة نجد قطاع الخدمات بحجم 67998 عامل أي بنسبة 21.71 %، وفي المرتبة الرابعة نجد قطاع البناء والأشغال العمومية بحجم 56528 عامل أي بنسبة 18.05 % و في المرتبة الخامسة و الأخيرة نجد قطاع الفلاحة بحجم 7072 عامل أي نسبة 2.25 %.

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن الإقبال على التشغيل في القطاعات الأربعة الأولى كان متفاوت نسبي و اختيار التوجه إلى قطاع على حساب قطاع آخر كان لدوافع الأجور و الأرباح و ظروف العمل، أما القطاع الفلاحي فنلاحظ عزوف الأفراد عن التشغيل في هذا القطاع و اقتصره على ملاك المستثمرات الفلاحية و عائلاتهم لعدة اعتبارات منها تدني الأجور، وموسمية التشغيل، غياب التصريح بالضمان الاجتماعي .

الشكل رقم (1) : حجم العمالة المستحدثة في السنة في القطاعين العام والخاص



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية التقرير السنوي لسنة 2018
ص: 35.

يبين الشكل نسبة العمالة المستحدثة سنويا من قبل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية مقارنة بالمناصب المستحدثة من طرف القطاع العمومي حيث نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخلق سنويا مقدار 8167 منصب

عمل بنسبة 82 % في حين يخلق القطاع العمومي ما حجمه 1823 منصب عمل بنسبة 18% وهذا ما يفسر الدور الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية .

2-مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الخدمات و المنتج المحلي.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات للأفراد على النحو التالي:

أ- تغطية السوق المحلية بالمنتجات المحلية الصنع .

الكثير من المؤسسات التي تنشط بالخصوص في مجال صناعة مواد البناء حققت اكتفاء ذاتي محلي في هذا المجال واستطاعت أن تمون المؤسسات التي تشتغل في قطاع البناء والأشغال العمومية بالمواد والسلع حيث نجد هناك ثلاث وحدات لإنتاج الأجور على مستوى الولاية بالإضافة إلى مؤسستين لإنتاج السيراميك رائدة في السوق المحلي و الوطني بطاقة إنتاج 371000.00 طن سنويا من مختلف المواد المنجمية (الوكالة الوطنية للتسوية العقارية، 2018، الصفحات 13-14).

بالنسبة للصناعات الغذائية تزخر الولاية بالكثير من المؤسسات الصغيرة في هذا المجال بالخصوص شعبة الجبن و مشتقات الحليب التي استطاعت توفير هذا المنتج في كافة أسواق الولاية و خارج الولاية و نفس الشيء بالنسبة للصناعة المستلزمات المدرسية والمكتبية فنجد الكثير من المؤسسات الصغيرة في هذا المجال استطاع اكتساح السوق المحلي و الوطني ومنافسة غزو المنتجات الصينية للسوق الوطنية في هذا الصنف من المنتجات.

• مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد و التصدير.

الجدول رقم (3) : عمليات الاستيراد خلال سنة 2019 من طرف مستوردي الولاية.

الشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المجموع
عمليات الاستيراد	33	46	32	43	38	29	35	23	37	25	44	37	422

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مديرية التجارة للولاية لوفقا لتقرير السنوي رقم 2019/12

لسنة 2019 ص:01.

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه مجموع عمليات الاستيراد على مستوى الولاية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والمقدرة بـ 422 عملية تمثلت أساسا في استيراد المواد الأولية و المواد النصف مصنعة والمواد الكاملة الصنع وظهر لنا من خلال المعلومات الإحصائية أن دول الاتحاد الأوروبي ، تونس، السعودية ومصر هي مصدر كل البضاعة المستوردة، كما تجدر الإشارة إلى أن مصير هذه السلع هو الإنتاج بمعدل 50 % وبنفس النسبة 50 % كان مصيرها إعادة البيع على حالها.

فيما يخص عمليات التصدير فبناء على المعطيات الإحصائية المقدمة من طرف مديرية التجارة فهي منعدمة خلال سنة

2019 (مديرية التجارة لولاية تيزي وزو، 2019، صفحة 01).

ب- تقديم خدمات للسكان المحليين:

الهدف الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشتغل في مجال الخدمات و الأشغال الواقعة بإقليم الولاية هو تقديم خدمات للسكان والمقيمين بحيث تصدرت مؤسسات نقل الأفراد عدد المؤسسات تليها مؤسسات البناء والأشغال العمومية هدفها ومهامها تقديم خدمات للأفراد و التعاقد مع الجماعات المحلية لانجاز مشاريع تنمية .

3-استغلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواد الخام المحلية

وقفنا في ولاية تيزي وزو عند العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشتغل بالخصوص في قطاع الحليب و مشتقاته و أهمها ملبنة طاسيلي ببلدية ذراع بن خدة أكبر ملبنة على مستوى الولاية تمول الولاية و الولايات المجاورة تتعامل مع الكثير من المؤسسات الصغيرة التي تشتغل في نشاط جمع الحليب من الفلاحين حيث أن مادة الحليب التي تستخدمه الولاية 100% محلي الإنتاج من مختلف بلديات الولاية على رأسها بلدية تيمزار التي توجد بها حوالي 190 مؤسسة جمع حليب و أكثر من 241 تعاونية فلاحية خاصة بتربية الأبقار الحلوب.

كما نجد ملبنة تيفرا لي ببلدية تيقزيرت التي تختص أيضا بإنتاج الحليب و مشتقاته يتم تمويلها محليا بنسبة 100 % ، كما نجد في نفس السياق مؤسسات تحويل الورق ببلدية ذراع بن خدة تعتمد على المؤسسات الشبانية الخاصة بجمع واسترجاع الورق في تمويل وحداتها ، هذا إلى جانب مادة الزيتون الأسود الذي يتم جمعه من قبل العائلات حيث يتم عصره على مستوى المعاصر وهي مؤسسات مصغرة شبانية تقدر بحوالي 330 معصرة زيتون بمعدل 3 إلى 4 معاصر في كل بلدية و تقوم بتوظيف ما يزيد عن 1500 عامل موسمي.

أما باقي الموارد المحلية لاسيما منها تلك المتعلقة بالمنتجات الفلاحية كمادة الزيتون الأخضر فيتم تسويقه خارج لولاية نظرا لغياب وحدات تصبير هذه المادة، نفس الشيء بالنسبة لمادة الفلين التي تستخرج في إقليم الولاية يتم تحويلها لولاية جيجل قصد تحويلها هناك أيضا لغياب الوحدات و المؤسسات التي تشتغل في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن الولاية بها وحدة تحويل الورق المسترجع على مستوى بلدية ذراع بن خدة و المسماة مؤسسة أوراس للتغليف تشتغل حوالي 50 عامل بذات الوحدة بالإضافة إلى أكثر من 50 مؤسسة مناولة معها في مجال استرجاع الورق المستعمل. أما مؤسسات البناء و الأشغال العمومية فهي الأخرى تستغل الموارد الأولية المصنوعة محليا مثل مادة الأجور حيث يوجد بالولاية 4 وحدات تصنيع هذه المادة و وحدة لصناعة البلاط والخزف العصري و توجد بالولاية وحدة لإنتاج حديد البناء و مختلف الهياكل المعدنية التي تستخدم في مجال الأشغال العمومية كما يوجد بالولاية حوالي 10 محاجر تمول مختلف المؤسسات بالمواد التي تستخدم في البناء والأشغال العمومية.

ما هو ملاحظ هو غياب استغلال موارد نصف مصنعة محليا ما بين القطاعات المنتجة وهو ما يعكس غياب التنسيق والتكامل الاقتصادي بين المتعاملين الاقتصاديين.

4-المساهمة في حماية البيئة والمحيط

وتتجلى هذه المساهمة في مختلف المؤسسات و البرامج والمشاريع التي أطلقتها الدولة لهذا الغرض.

1- واقع مؤسسات تجميع و تدوير النفايات في الولاية.

تظهر صور و أشكال مؤسسات المختصة و التي تشتغل في مجال البيئة في مايلي:

✓ **مؤسسات تجميع النفايات البلاستيكية والحديدية والزجاجية:** عرفت مؤسسات تجميع النفايات تزايد ملحوظ في الولاية في السنوات الأخيرة فهي تلك مقاولات الشبانية سواء جماعية أو فردية معظمها مؤسسات ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية تجوب مختلف القرى والمدن لجمع النفايات البلاستيكية والحديدية والزجاجية وإعادة بيعها لمؤسسات التحويل أو التصدير و يقدر عدد مؤسسات جمع النفايات بحوالي 200 مؤسسة موزعة على مستوى كل بلديات الولاية وما هو ملاحظ أن هذه المؤسسات من بين النموذج الناجح و الذي استطاع الصمود والاستمرارية في النشاط (المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية تيزي وزو، 2018، الصفحات 77-88).

✓ **مؤسسات تحويل النفايات:** هي مؤسسات مختصة بتحويل النفايات بالخصوص تلك المتعلقة بالنفايات البلاستيكية تنشط في المنطقة الصناعية تالة عثمان بعاصمة الولاية تعمل بالتنسيق مع مؤسسات التجميع حيث تقوم باقتناء ما تم تجميعه من طرف المؤسسات التجميعية يوجد بالولاية حوالي 3 وحدات إنتاجية.

✓ **مؤسسات تجميع وتصدير النفايات:** هي مؤسسات تقوم باقتناء و إعادة تصدير النفايات بالخصوص النفايات الحديدية كذلك تقوم بنشاطها بالتنسيق مع المؤسسات الصغيرة المختصة بتجميع نفايات الحديد والزرجاج.

✓ **مؤسسات الردم التقني:** يوجد بالولاية مؤسستين مختصتين بالردم التقني للنفايات المنزلية أهمها تلك الواقعة بواد فالي مهامها القيام بعملية فرز النفايات المنزلية و الردم التقني قصد القضاء على المفرغات العشوائية والمساهمة بحماية البيئة.

✓ **مؤسسات جمع النفايات المنزلية:** انتشرت مؤخرا الكثير من المؤسسات الصغيرة التي تقدم خدمات رفع النفايات المنزلية نظرا لعجز البلديات على القيام بهذه المهمة اضطرت الكثير من البلديات إلى التعاقد مع المؤسسات الخاصة لجمع و رفع النفايات المنزلية من القرى و المدن.

✓ **مؤسسات تركيب الألواح الشمسية:** حسب بيانات والمعطيات الأخيرة هناك توجه جديد نحو الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية على مستوى الولاية بالخصوص من طرف السباب حاملي شهادات جامعية في هذا التخصص.

• **مظاهر و صور تعاون الدولة و القطاع في حماية البيئة والمحيط في الولاية.**

جدول رقم (4): مشاريع الولاية ضمن برنامج الجزائر البيضاء

القطاع	طبيعة المشروع	عدد المشاريع	عدد المناصب المستحدثة
البيئة والإقليم	التهيئة والتنظيف	76	608

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية التقرير السنوي رقم 1/2018 لسنة 2018 ص: 77-80.

يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حماية البيئة من خلال المساهمة في المشاريع ذات الطابع البيئي من جهة و المشاركة في التظاهرات وتمويل البرامج ذات الصلة بالبيئة مثل تمويل تظاهرة أنظف قرية والمشاركة في الحملات التطوعية والأيام الدراسية في مجال البيئة حيث سجلت الولاية 76 مشروع ذو طبيعة التهيئة والتنظيف ما سمح بخلق 608 منصب شغل.

5- البعد الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية

يمكن تلخيص مضمون البعد الاجتماعي ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاجتماعية للأفراد على

مستوى الولاية فيما يلي:

• **دور القطاع في استقرار العائلات في القرى و الأرياف.**

كما هو معلوم فإن ولاية تيزي وزو منطقة ذات طابع ريفي و جبلي بمجموع 1400 قرية وهو أكبر رقم على مستوى الوطني وكما هو معلوم أنه ما يميز السكان في المناطق الجبلية و الريفية هو النزوح نحو المدن نظرا لنقص سبل العيش و غياب معالم التنمية بكل جوانبها فولاية تيزي وزو قد عنت كثيرا من ظاهرة الهجرة نحو الخارج وكذلك النزوح الريفي نحو مختلف مدن وولايات الوطن وبالخصوص في سنوات العشرية السوداء لكن هذه الظاهرة في تراجع مستمر في السنوات الأخيرة نظرا لبرامج الدولة في مجال التنمية المحلية وبرامج دعم و تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ساعدت المشاريع الفردية الأفراد في الاستقرار والعمل محليا دون الحاجة لعناء التنقل و الترحال بحثا عن منصب عمل.

الجدول رقم(5) : المشاريع التنموية خلال السنة على مستوى الولاية

القطاع	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المناصب المستحدثة	النسبة
أشغال عمومية	32	72.72%	485	74.73%
الري	01	02.28%	15	02.31%
انجاز وتجهيز المدارس	11	25.00%	149	22.96%
المجموع	44	100%	649	100%

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية إحصائيات المديرية الولائية

لمتابعة وتنفيذ الميزانية التقرير السنوي رقم 2018/1 لسنة 2018 ص: 77-80.

يبين الجدول أعلاه توزيع المشاريع التنموية التي تمت برمجتها من طرف الدولة خلال سنة 2018 في اطار المخططات والبرامج التنموية في الولاية بمجموع 44 مشروع تنموي حيث كانت الحصة الكبرى لقطاع الأشغال العمومية بـ 32 مشروع أي بنسبة 72.72 % يليها برامج انجاز وتجهيز المدارس بمجموع 11 مشروع أي بنسبة 25.00 % في حين كان لقطاع الري مشروع واحد أي بنسبة 01 % ، كما سمحت هذه المشاريع التنموية باستحداث 649 منصب عمل منها 485 منصب في قطاع الأشغال العمومية بنسبة 74.73 % و 149 منصب في اطار انجاز وتجهيز المدارس بنسبة 22.96 % و 15 منصب في مشروع قطاع الري ، ما هو ملاحظ أن هذه المشاريع ممولة بالكامل من قبل الجماعات المحلية من خلال الخزينة العمومية و كانت صفقات الانجاز كلها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت الأولوية للشباب المقاولين الذين استفادوا من دعم الدولة لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة (المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية لولاية تيزي وزو ، 2018، الصفحات 77-80).

● مساهمة القطاع في تحسين نمط المعيشي للأفراد والعائلات.

تظهر معالم تحسين نمط معيشة الأفراد والعائلات من خلال تغير الحالة المعيشية لهؤلاء الأفراد و العائلات بمجرد انتشار و توسع عدد المؤسسات و المشاريع الصغيرة والمتوسطة فمن جهة زيادة دخل الأفراد و العائلات جراء التشغيل و أو إطلاق مؤسسات ومن جهة أخرى مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد المشاريع التنموية التي لها صلة مباشرة بحياة الأفراد والمؤسسات حيث في الغالب نجد أن المشاريع التنموية منجزة 100 % من قبل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا التزود بالمياه الصالحة للشرب بلغ نسبة 100 % وكل المشاريع الربط تم تجسيدها من طرف مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تعاقدت مع الجماعات المحلية نفس الشئ بالنسبة للربط بالكهرباء والغاز التي بلغت نسبة الربط 100 % (المديرية الولائية لمتابعة تنفيذ الميزانية تيزي وزو ، 2018) والتي كانت من نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية المختصة في هذا المجال والتي تعاقدت مع مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ، كما أن مشاريع ربط القرى والمدن والولاية بشبكات الصرف الصحي من انجاز مؤسسات صغيرة ومتوسطة محلية، كما عرفت الولاية بالخصوص في القرى عملية تعبئة المسالك والطرق بالخرسانة المسلحة وهي مشاريع تنموية في اطار تحسين ظروف عيش المواطنين تم انجازها من قبل المقاولات المحلية وهذا بتشغيل عمال محليين وبالتالي هذه المؤسسات ساهمت في التنمية من خلال شقين وهما التشغيل وزيادة دخل العائلات و في نفس الوقت الاستفادة من برامج تنموية.

6- تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنوع الاقتصادي على مستوى الولاية

لتقييم مساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي على مستوى الولاية لابد من تقديم توزيع هذه المؤسسات ثم قياس مؤشرات التنوع الاقتصادي محليا.

الجدول رقم (6): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2019 في ولاية تيزي وزو.

قطاع النشاط	مؤسسات فردية	شركات تجارية	المجموع
الخدمات	33770	2329	36099
التوزيع بالتجزئة	32698	785	33483
الاستيراد لإعادة البيع	00	673	673
التوزيع بالجملة	1617	589	2206
مؤسسات الإنتاج الحرفي	02	62	64
إنتاج السلع	15955	2994	18949
التصدير	09	41	50
المجموع	84051	7473	91524

المصدر من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مديرية التجارة للولاية رقم 01/2019 لسنة 2019 ص: 28 .

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه مظاهر و أشكال التنوع الاقتصادي على مستوى ولاية تيزي وزو بحيث تتوزع النشاطات الاقتصادية على شكل مؤسسات فردية و مؤسسات صغيرة ومتوسطة المقيدة في السجل التجاري حيث يتصدرها قطاع الخدمات بإجمالي 36099 مؤسسة منها 33770 عبارة عن مؤسسات فردية و 2329 شركات تجارية، يليها مؤسسات التوزيع بالتجزئة بحجم 33483 مؤسسة منها 32698 ذات فردية و 785 شركات تجارية، في حين نجد قطاع الاستيراد بحجم 673 مؤسسة كلها شركات تجارية، أما مجال التوزيع بالجملة فيقدر بـ 2206 مؤسسة منها 1617 مؤسسات فردية و 589 شركات تجارية ، كما نجد مؤسسات الإنتاج الحرفي بحجم 64 مؤسسة منها مؤسستين فردية و 62 شركات تجارية، ونجد مؤسسات إنتاج السلع بحجم 18949 مؤسسة منها 15955 مؤسسة فردية و 2994 شركات تجارية، قطاع التصدير بمجموع 50 مؤسسة منها 09 مؤسسات فردية و 41 شركات تجارية (مديرية التجارة لولاية تيزي وزو، 2019، صفحة 29).

ومن خلال توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي يتبين لنا جليا إسهام هذه الأخيرة في تنوع النشاط الاقتصادي على مستوى الولاية هذا من جهة ومن جهة أخرى مكن هذا التوزيع من خلق مناصب عمل في مختلف القطاعات وبالتالي وجود توزيع للعمالة يعد بحد ذاته مؤشر هام دليل على تنوع النشاط الاقتصادي على مستوى هذه الولاية راجع للإقبال على تأسيس وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في كل القطاعات.

الملاحظ من خلال الجدول هو إقبال المتعاملين على قطاعات الخدمات و التوزيع و قطاع إنتاج السلع مع ذلك هناك أيضا إقبال على النشاطات الأخرى ولو بشكل أقل.

7- تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي على حالة ولاية تيزي وزو:

لتحليل درجة التنوع الاقتصادي على مستوى ولاية تيزي وزو لا يمكننا استخدام كل المؤشرات نظرا لغياب بعض المتغيرات مثلا لا يمكننا استخدام مؤشر التنوع و مؤشر التركيز وهذا لغياب متغير الصادرات فحسب إحصائيات المديرية الولائية للتجارة فإن نسبة الصادرات خلال السنة 2019 منعدمة تجارية (مديرية التجارة لولاية تيزي وزو، 2019، صفحة 1).

وبالتالي نكتفي بتحليل مؤشر العمالة، و الذي يقيس نسبة التشغيل لدى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالحجم الإجمالي للعمالة و بالرجوع إلى حجم العمالة الإجمالية المستحدثة يمثل 9990 منصب حيث نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخلق سنويا مقدار 8167 منصب بنسبة 82 % في حين يخلق القطاع العمومي ما حجه 1823 منصب بنسبة 18% وهذا ما يفسر ايجابية مؤشر العمالة ومنه نستنتج الدور الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الاقتصادي على مستوى الولاية (المديرية الولائية للمتابعة وتنفيذ الميزانية تيزي وزو ، 2018، صفحة 35).

V. النتائج ومناقشتها :

من خلال ملاحظة جوانب الحياة اليومية للمواطن على مستوى الولاية يتضح لنا مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معالم و أبعاد التنمية المحلية على مستوى الولاية وأهم مؤشر لتقييم مساهمة هذا القطاع في التنمية المحلية هو قطاع التشغيل فأكد أن النسبة المرتفعة للفئة العاملة لدى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى أكبر برهان للدور الحوري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية باعتبار التشغيل هو عصب التنمية المحلية حيث يضم حوالي 313179 عامل ، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجود في كل جوانب التنمية المحلية من خلال مساهمة هذه المؤسسات إلى جانب السلطات المحلية في تحسين ظروف عيش الأفراد و خلق نسيج اقتصادي متنوع ومتكامل بين مختلف القطاعات و تظهر مساهمة هذا القطاع أيضا في الخدمات اليومية التي يستفيد منها المواطن التي من شأنها استطاع رفع الغبن و العزلة مثل خدمات النقل و المواصلات التي يصعب على الدولة توفيرها لكل السكان لولا وجود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت نسبة تغطية السكان بخدمات النقل و المواصلات 100 % كما سجلت الولاية 5617 مؤسسة لنقل البضائع بمجموع 7480 شاحنة (المديرية الولائية للمتابعة تنفيذ الميزانية تيزي وزو ، 2018، صفحة 97) يستحيل تحقيق هذه النسبة دون وجود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون إهمال المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع حيث نجد أحسن مثال في هذا الشأن ما هو معروف عن ولاية تيزي وزو أنها ولاية جبلية سنويا تعاني من تساقط كثيف للثلوج ما يسبب دائما عزلة القرى والمداشر جراء غلق الطرقات بسبب تراكم الثلوج أين نجد دائما وقوف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصفوف الأولى إلى جانب السلطات المحلية في عمليات فتح الطرقات و مساعدة الأفراد ومن كل هذا تظهر مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الولاية ومدى مرافقتها للمواطن وتحسين من ظروف و مستوى معيشتة.

جدول رقم (7) ترتيب ولاية تيزي وزو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخمس سنوات الأخيرة

السنوات	الولاية	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر		58854	64683	67839	71309	74540
تيزي وزو		31151	33981	36754	39170	40448
بجاية		25198	27658	30165	32347	33963

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من النشريات الدورية الأخيرة 2015-2016-2017-

2019-2018 لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال هذا الجدول الخاص بترتيب الولايات الجزائرية الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الخمس سنوات الأخيرة يظهر لنا أن ولاية تيزي وزو في المرتبة الثانية على مستوى الوطني حيث سجلت سنة 2019 ما يعادل 40448 مؤسسة (وزارة الصناعة، 2019، صفحة 33) ومنه نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الحيوية بالولاية و هو رهان الاقتصادي الأول بالنسبة للمنطقة وأيضاً فرصاً لتحقيق تنوع اقتصادي متعدد المجالات والنشاطات ما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة سواء على الصعيد المحلي أو الوطني حيث سيساعد هذا القطاع في إحلال الواردات التي تكبد الخزينة العمومية نزيف للعملة الصعبة وبالتالي ترقية المنتج المحلي والمساهمة مستقبلاً في تنويع الصادرات خصوصاً مع استمرار برامج الدعم التي تولي الدولة أهمية كبرى لها والعمل على إيجاد حلول للمشاكل و العراقيل التي تصاحب المستثمرين قصد إطلاق مؤسسات صغيرة جديدة أو في مواصلة واستمرارية المؤسسات المنشأة.

VI. الخلاصة:

أدت مجهودات الدولة من خلال دعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إقبال كبير نحو الاستثمار في هذا القطاع بالخصوص من فئة الشباب إلى درجة أصبح القطاع يشكل حركية اقتصادية الأمر الذي أثر بالإيجاب على حياة الأفراد والأسر من خلال تحسن كبير في مستوى العيش والحياة اليومية للأفراد وهو ما يؤكد الدور الفعال لهذا القطاع في التنمية المحلية. وعن مساهمتها في خلق وتشكيل نسيج اقتصادي متنوع يظهر ذلك من خلال توزيع المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي رغم التفاوت في نسب انتشارها إلا أنها تغطي جميع فروع النشاط الاقتصادي ومنه يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مهمة لتجسيد برامج الدولة المتمثلة في إستراتيجية التنوع الاقتصادي. وجددير بالذكر الإشارة إلى مؤشر اليد العاملة على مستوى ولاية تيزي وزو حيث تشكل الطبقة العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من حجم العمالة الإجمالية الأمر الذي سمح للكثير من الأفراد والعائلات تحسّن ظروف معيشتهم والاستفادة من ظروف العيش الكريم هذا من جهة ومن جهة أخرى توزيع العمالة على عدة قطاعات بشكل متفاوت خير دليل على وجود معالم التنوع الاقتصادي شكلته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يبين أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية لتحريك التنمية وخلق التنوع الاقتصادي. كما حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعداً جديداً للعلاقة بين المستثمرين و المحيط أو البيئة و موقع الاستثمار من خلال التكامل وتبادل المنافع لرسم م عالم التنمية المحلية ومدى انعكاسها التنموية على المنطقة كما أن قدرة هذا القطاع على الانتشار والتنوع ساهم في خلق نسيج اقتصادي متنوع.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد صعوبات وعراقيل كبيرة على مستوى الولاية حيث سنويا هناك المئات من المؤسسة التي تسجل شطباً وإفلاس أصحابها لعدة عوامل سواء تلك المتعلقة بالمنافسة أو صعوبة التمويل و مختلف المشاكل الإدارية فهناك العديد من المناطق الصناعية ومناطق النشاطات حبيسة الإجراءات الإدارية وكل هذه العراقيل والصعوبات من شأنها أن تعطل وتيرة الحركة التنموية على مستوى الولاية وتأجل برامج التنويع والوصول إلى نشاط اقتصادي متنوع .

ومنه نستنتج من الدراسة:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في تحقيق التنمية المحلية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة ووسيلة من بين وسائل التنويع الاقتصادي على المستوى المحلي.
- استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق معالم التنمية المحلية على مستوى ولاية تيزي وزو وكان وسيلة مهمة للتنويع الاقتصادي بالخصوص في مجال التشغيل واستقطاب اليد العاملة.
- دون شك أن الحكومات المتعاقبة على الحكم في الجزائر سطرت و سخرت العديد من البرامج والوسائل لتأهيل و تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعمال مختلف الصيغ وأجهزة الدعم والمرافقة من أجل المساهمة في تحقيق المسارات التنموية على الصعيد المحلي وخلق نسيج اقتصادي متعدد النشاطات وإضافة منا نقترح بعض التوصيات :
- * العمل على زيادة من حجم البرامج وسياسات الدعم وتنويعها ووضع أرضيات ملائمة لإقامة وإطلاق مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- * سن تشريعات وقوانين تتماشى مع خصوصيات وآفاق مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- * مرافقة المقاولين الشباب من خلال عمليات تكوينية وأيام دراسية لمواكبة التطور الساري في مجال ريادة الأعمال.
- * ضرورة التحول من سياسة الاستيراد نحو الإنتاج والتصنيع المحلي ولبدا من حماية الصناعات الصغيرة المحلية من الاستيراد المفرط للسلع المنتجة محليا.
- * تشجيع والعمل على تكثيف برامج دعم المؤسسات الصناعية الصغيرة في مجال الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد أولية محلية وتشجيع المناولة.
- * تشجيع روح المسؤولية الاجتماعية خصوصا لدى المقاولين الشباب .
- * إرساء معالم المسؤولية الاجتماعية وضرورة العمل التشاركي بين مختلف الفاعلين للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق مبدأ التضامن بين الأجيال.
- * ضرورة تحمل المسؤولية الاجتماعية من طرف رجال الأعمال في ما يتعلق باختلال النظام البيئي.
- * التنسيق بين البرامج التنموية المطلقة من طرف الجماعات المحلية و المشاريع الصغيرة والمتوسطة المطلقة من طرف المستثمرين.

VII. المراجع:

• المؤلفات:

- بقلة إبراهيم، 2020 ، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، الأكاديمية العربية ، الدنمارك.
- فايزة جمعة صالح النجار، 2006، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،

- نبيل جواد، 2007، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.

- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، 1999، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر.
- ضياء الناروز، 2015، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، دار التعليم الجامعي ، مصر.

• الأطروحات:

- أسماء حاجي ، 2019، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قلمة (2009-2017)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قلمة، الجزائر،
- بولقرور بوزيد، 2012 ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بسكيكدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، الجزائر..
- مروي شوار، 2020، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر،
- عادل بوبقاب، 2011، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 12 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال، جامعة سطيف، الجزائر.

• المقالات:

- بللعا أسماء، 2018، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية و القانونية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر.
- وطلاعة محمد، 2018، ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4 ، العدد 02، الجزائر.
- عمر خلف فزع، 2013 ، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق.
- صباغ رفيقة، 2020، التنوع الاقتصادي: إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04 العدد 01، الجزائر.
- لوصيف عمار، 2019، نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية- ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: ب، العدد 2 ، الجزائر.
- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، 2018، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، الجزائر.

● المداخلات:

- ناصر سليمان، محسن عواطف، 2011، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.
- شعبانية سعاد، 2017، التنوع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط
- عرض تجارب رائدة، الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات، جامعة قلمة، الجزائر.

● القوانين والمراسيم:

- مواد 5، 6، 7 من القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الموافق لتاريخ: 2001.12.15.

● النشريات:

- النشريات الدورية رقم 36-35-34-33-32 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم سنوات 2015-2016-2017-2018-2019.
- التقرير السنوي المديرية الولائية لمتابعة وتنفيذ الميزانية سنة 2018.
- التقرير السنوي المديرية الولائية للتجارة سنة 2019 .
- التقرير السنوي لوزارة الصناعة، الوكالة الوطنية للوساطة والتسوية العقارية سنة 2019.